

ورقة سياسات عامة

**السوق الموازية
ودور البنك المركزي
في الرقابة عليها
المقترحات والحلول**

اليمن - 2018

ورقة سياسات عامة:

السوق الموازية ودور البنك
المركزي في الرقابة عليها..
المقترحات والحلول

اليمن – 2018

إيميل :- Yemenief@gmail.com

تلفون :- 009674249306

3 قائمة المحتويات
4 الملخص
5 المقدمة
6 الخلفية والأسباب
7 أثر السوق الموازية على القطاع التجاري
9 وصف مشكلة السوق الموازية
10 تجارب بعض الدول
11 الخيارات والبدائل
16 التوصيات المقترحة
17 الهوامش والمراجع

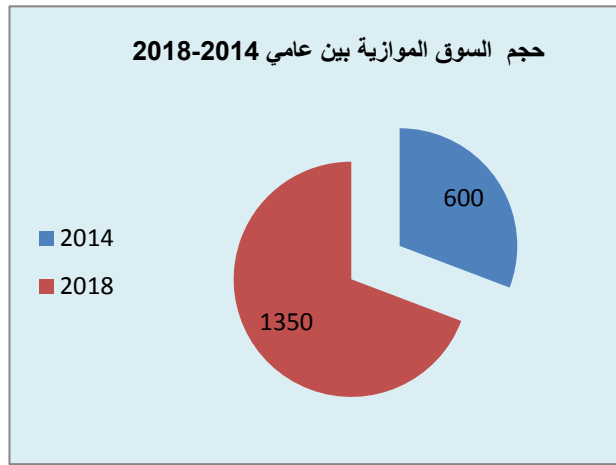
تناقش الورقة السوق الموازية ودور البنك المركزي في الرقابة على أداؤها، وطبيعة نشاطها، والآليات المفترض القيام بها حيال ذلك.

حيث تسعى إلى توصيف مشكلة السوق الموازية و البحث في اسباب ظهورها، وتداعياتها على الجانب الاقتصادي والمالي والمجتمع بشكل عام، من خلال ما تقوم به من بيع وشراء العملات الأجنبية بطريقة غير منظمة، وتمويل لعملية استيراد السلع بوسائل مخالفة للأعراف المصرفية. وما مدى مساهمتها مع مختلف العوامل الاقتصادية الأخرى في تراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وزيادة معدلات التضخم، والتأثير على استقرار تدفق السلع والمستوردات للبلاد.

وتبحث الورقة في الخيارات والبدائل الممكنة للتعامل مع السوق الموازية، والحد من أثرها السلبي على الجانب الاقتصادي، وما يمكن للبنك المركزي فعله حيال ذلك على المدى القريب والبعيد في سبيل تصحيح سير عمل القطاع المصرفي، وضبط أداؤه بشكل إيجابي، لما فيه مصلحة الاقتصاد المحلي من خلال إعادة الدورة النقدية إلى القطاع البنكي والتحكم بالعرض النقدي عبر السياسات النقدية المتبعة، واستقطاب موارد نقد أجنبي لتنتهي الورقة بوضع آلية مقترحة للحد من آثار السوق الموازية على الجانب الاقتصادي والمالي واستغلال مصادر النقد بالعملة الأجنبية بطريقة سليمة.

السوق الموازية هي ظاهرة منتشرة في دول عديدة، وبالذات الدول النامية، والتي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير، فقد عانت منها الكثير من تلك الدول نتيجة لما تقوم به من عمليات كالمضاربة بأسعار صرف العملات بطرق بعيدة عن الرقابة ومخالفة للقوانين والأعراف المصرفية.

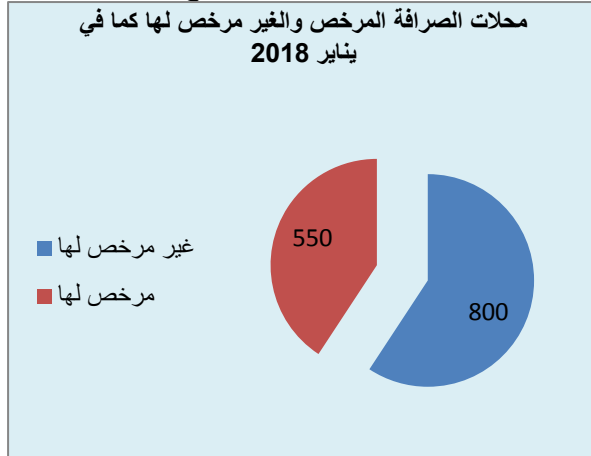
توسعت محلات الصرافة في اليمن خلال سنوات الحرب لتصل إلى 1350 خلال العام 2018م مقارنة بـ600 محل صرافة خلال العام 2014م، 565 خلال العام 2012، و517 خلال العام 2011م، حيث تضاعفت الفترة الأخيرة بمعدل 161%. ومن بين



1350 محل وشركة صرافة تعمل 800 بغير تراخيص من البنك المركزي اليمني¹.

لعبت السوق الموازية مع مختلف العوامل الاقتصادية الأخرى دوراً كبيراً في تراجع قيمة العملة المحلية من خلال عمليات المضاربات التي تتم بعيداً عن رقابة البنك المركزي، مستغلةً بذلك شحة موارد النقد الأجنبي التي تشهدها خزينة الدولة.

وتمارس السوق الموازية "ممثلةً بمحلات الصرافة غير المرخصة، والتي لا تلتزم بقانون الصرافة، والمضاربين بالعملة" دور تمويل عملية الاستيراد لمختلف السلع والخدمات التي



يقوم بها القطاع البنكي، وذلك عبر تحويلات غير مدونة في سجلاتها وبطريقة لا تتسق مع قوانين غسل الأموال ومكافحة الإرهاب الدولية، معرضةً بذلك القطاع المصرفي لضغوط من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وتعقيد عملية التبادل التجاري مع الدول الأخرى .

كل ذلك كان في ظل الحرب التي تعيشها البلد وقصور السياسات النقدية والسياسات المالية التي يتبعها البنك المركزي والحكومة.

ومن هنا كان الهدف من هذه الورقة هو توصيف المشكلة وإيجاد الحلول الممكنة، ودراسة البدائل المختلفة للحد من الآثار السلبية للسوق الموازية، وضبط عملية الاستيراد وإلزامها

¹ نشرة المستجبات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد 31، يناير 2018.

بتطبيق قانون الصرافة المعمول به في البلد، وعودة الدورة النقدية والمالية إلى القنوات الرسمية والتركيز على موارد النقد الأجنبي والتحكم بها لما فيه مصلحة الاقتصاد والمجتمع بشكل عام.

الخلفية التاريخية والأسباب

1- عدم الاستقرار السياسي : ليست المشكلة وليدة اللحظة فشركات ومحلات الصرافة تمارس نشاطها منذ عقود ماضية تحت سقف القوانين السائدة، لكن الحرب الدائرة هي من زادت وتيرة نشاط السوق الموازية بطريقة مخالفة للتشريعات فعادة ما تنشط هذه السوق في معظم الدول النامية الفقيرة التي تعاني من عدم الاستقرار وهشاشة الحكومات ، وضعف الإدارة الاقتصادية وغياب القانون وتفشي الفساد وعدم العدالة الاجتماعية فلم يخلوا عقد من العقود الماضية إلا ويشهد اليمن فيه حرباً أو أزمة سياسية، وحسب مؤشر عدم الاستقرار السياسي في تقارير (WGI) وهي تضم ستة مؤشرات عالمية لقياس كفاءة الحكومات وهي التصويت والمساءلة ، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، ويشمل التقرير 213 دولة.² سنجد أن اليمن من بين الدول التي تحصل على التقييم الأقل فمنذ بداية إصدار التقرير في العام 1996م وإلى غاية العام 2016م أعلى درجة حصلت عليها اليمن 14.2 نقطة في العام 2000م بينما حصلت أقل درجة استقرار 0.48 نقطة في العام 2016م وتراوحت بقية الأعوام بين تلك القيمتين، مع العلم بأن درجات المؤشر بين الصفر و100 درجة فكلما زادت النقاط كلما دل على زيادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والعكس صحيح.

² للمزيد يمكن الرجوع إلى <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>

2- الاحتياطي المتدني من النقد الأجنبي : بسبب العجز المستمر في الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدولة خلال الفترة الماضية أسهم في عدم تكوين احتياطي نقدي كبير يعزز من قدرة الدولة على الصمود في حال شحة موارد النقد الأجنبي، وضمان بقاء تدفق السلع الأساسية والخدمات، فقد حققت اليمن عجزاً كلياً كان معظمه عجز

الميزان التجاري (زيادة الواردات وانخفاض الصادرات) على سبيل المثال آخر سنتين قبل الحرب بلغ العجز 2.9، 5.2 مليار دولار خلال عامي 2013 و 2014 على التوالي ويعود ذلك إلى الإخفاق في السياسات المالية والاختلالات الجوهرية في الهيكل المالي خلال الفترة الماضية حيث تركزت موارد النقد الأجنبي³ في صادرات النفط والغاز، والتي كانت تمثل 90.6% في العام 2010 من إجمالي الصادرات، وبلغت 82.8% في العام 2014م، وتوقف هذا القطاع يعني خلق أزمة نقد أجنبي كبيرة وهذا ما حصل بالفعل بسبب التوقف الكامل عن الصادرات

أثر السوق الموازية على مختلف القطاعات

لم يقتصر ضرر السوق الموازية على القطاع المصرفي فحسب، بل تعدى ذلك إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى:

القطاع التجاري:

لقد عانى القطاع التجاري من تذبذب أسعار الصرف والتدهور المستمر للعملة فقد أفلست العديد من المحلات التجارية والشركات التجارية المستوردة وذلك بعدم قدرتهم على مجاراة السوق الموازية والمضاربين. بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة التي يتكبدها القطاع التجاري جراء ارتفاع فاتورة الاستيراد والضرائب الإضافية وارتفاع تكاليف النقل.

هجرة رؤوس الأموال إلى بلدان أجنبية نتيجة عدم الاستقرار السياسي بدرجة أساسية وكذلك عدم استقرار بيئة العمل، والقطاع المصرفي من أهم القطاعات التي يبحث على استقرارها رأس المال، ويساعده في تمويل مشروعاته في ظل توقف البنوك عن ذلك.

المجتمع:

ارتفاع متزايد في معدلات التضخم في أسعار السلع والخدمات المستوردة، فحسب تقرير مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي تجاوز معدل التضخم 72% في عام 2017م مقارنة بالعام 2014¹.

النفطية. ولم يتبقى للدولة مصادر سوى حوالات المغتربين والمنح والمساعدات والتي تمثل قرابة 31.2% من إجمالي موارد النقد الأجنبي كما هي نهاية العام 2014م.

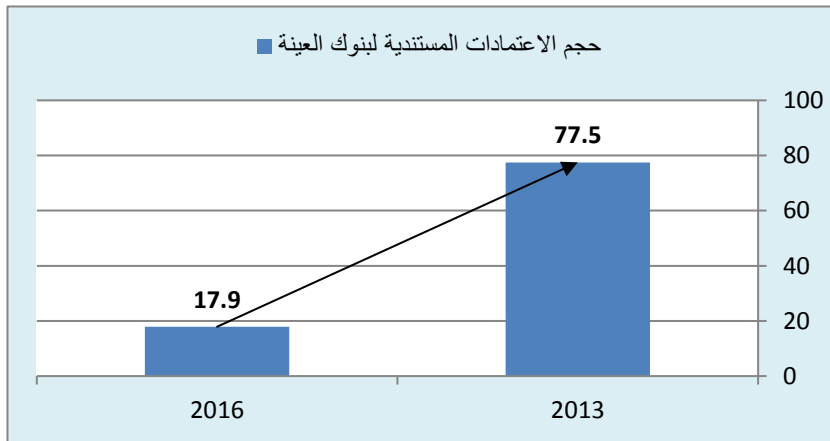
3- السياسات النقدية الغير متماسكة والمتمثلة في ضخ العملة النقدية الأجنبية للسوق للحفاظ على أسعار الصرف ساهمت في توسع السوق واستنزاف الاحتياطي النقدي حيث ضخ المركزي خلال عامي 2015 و 2016 ما يقدر بمليار دولار خففت من حدة التدهور على المدى القصير لكنها لم تضع أي اعتبار على المدى البعيد. فسياسات التدخل أثبتت فشلها في أكثر من دولة كان حالها ربما أفضل بكثير من اليمن فعلى

³ تقارير البنك المركزي اليمني خلال 2010-2014

سبيل المثال التجربة المصرية خلال عامي 2016 و2017م لم تخلص سوى لمزيد من الانهيار للجنية المصرفي.

4- زيادة العرض النقدي خارج البنوك حيث يعاني اليمن منذ سنوات ماضية من العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي، وتدني الثقافة المصرفية للمجتمع الذي يفضل حفظ مدخراته كسيولة نقدية لديه بدلاً من إيداعها في البنوك فقد بلغ نسبة العملة المتداولة خارج البنوك إلى النقد المصدرة 95.9% في العام 2010 بينما بلغت النسبة نفسها 94.8% في العام 2014 لتصل إلى 810.9 مليار ريال أضف إليها النقود المطبوعة الجديدة التي تسلمها البنك المركزي ترليون و 400 مليار ريال، ويمكن القول بأن نسبة العملة المتداولة خارج البنوك قد تتجاوز 95% وهذا ما سيؤدي إلى تدهور سعر صرف العملة بشكل كبير خلال الفترة القادمة، وقرار المركزي مؤخراً بإصدار شهادات ايداع دون اتخاذ إجراءات حقيقة تعيد الثقة بين البنوك المحلية والمودعين سوف لن يكون لها ثمار كبيرة في امتصاص السيولة النقدية، وخفض معدلات التضخم، فمعدل التغيير في نسبة العملة خارج البنوك بين عامي 2010 و 2014 بلغت 1.1% بالرغم من الاصدارات المتعددة لأذون الخزانة والسندات الحكومية لذات الغرض، إلا أن ذلك لم يجدي بل تضخم الدين العام الداخلي من 1264.9 مليار ريال عام 2010 ليصل إلى 3100 مليار ريال بنسبة زيادة 145%⁴.

5- توقف تمرير الحوالات التجارية بعملة الدولار من قبل البنوك المحلية للمستوردين بسبب التصنيف الائتماني للبلد بأنها منطقة نزاع مسلح ترتفع فيها مخاطر غسل



الأموال وتمويل الإرهاب، فكان لهذا الاجراء أثر سلبي على زيادة حصة السوق الموازية والتي سهلت لهم الدفع بطرق مختلفة

على حساب حصة البنوك المحلية في تمويل عملية الاستيراد، مع العلم بأن الحوالات البنكية تعتبر الوسيلة الأكثر تفضيل لكثير من المستوردين لتمويل وارداتهم السلعية، فقد انخفضت عمليات الاستيراد عبر البنوك من خلال الاعتمادات المستندية بين عامي 2013 و2016 بنسبة 76.9% من 77.5 مليار ريال كما في 2013م إلى 17.9 مليار ريال كما في 2016م، وهذا مؤشر على تراجع دور القطاع البنكي، وزيادة حصة السوق الموازية⁵.

6- عدم الاهتمام بحوالات المغتربين في المهجر كمصدر مهم في عملية التنمية، والتي تتسرب عبر السوق الموازية وشركات الصرافة غير المرخصة، فيمكن أن تكون مثل

⁴ تقارير البنك المركزي اليمني خلال العام 2010-2014م.

⁵ دراسة لعينة من البنوك المحلية طبقاً للقوائم المالية لعامي 2013، 2016م.

هذه التحويلات موارد اقتصادية مهمة ، خاصة للبلدان النامية كاليمن فتدفقات التحويلات المالية إلى هذه الدول أكثر من ثلاثة أضعاف المساعدات الإنمائية الرسمية.

7- انقسام قرار البنك المركزي أثر بشكل كبير على قدرته على ضبط السوق المصرفي ، وعدم وجود الرؤية الواضحة لآلية عمله لما بعد نقل مقره الرئيسي من صنعاء الي عدن.

وصف المشكلة:

تجارب بعض الدول في التعامل مع السوق الموازية:
التجربة المصرية

لقد عانت السوق المصرية من آثار السوق الموازية على تدهور سعر الجنيه ، حيث حاولت الحكومة التدخل عبر ضخ النقد الأجنبي للسوق لتهدئة الارتفاعات في اسعار العملات الأجنبية لأكثر من مرة غير أن ذلك لم يكن مجدياً ولم تستطع كبح جماح السوق الموازية ، فلجأت إلى تعويم العملة وبيع سندات حكومية دولارية أجنبية وعززت احتياطاتها من النقد الأجنبي ، وأوقفت استيراد السلع الكمالية والحد من السلع الغير أساسية لما لها من آثار في استنزاف موارد النقد الأجنبي ، صحيح أن هذه الحزمة من الاجراءات استطاعت أن توقف التدهور المتسارع للجنيه المصري- على الأقل كإجراء عاجل- لكن تظل هناك الكثير من الإجراءات المالية حسب كثير من الخبراء الاقتصاديين لمعالجة المشكلة برمتها.

التجربة السودانية :

لقد تعاملت الحكومة السودانية مع انهيار اسعار الصرف والسوق الموازية خلال العقود الماضية بسن تشريعات صارمة في حق من يتلاعب بأسعار الصرف وصلت إلى حد الاعدام ، كما انها لجأت إلى تغيير عملتها وتحديد سعر صرف للعملة الجديدة مقابل العملات الأجنبية ، إلا أن ذلك لم يجدي نفعاً أيضاً خصوصاً وأن السودان لديها وضع استثنائي وعقوبات على بنوكها وتعاملاتها بالدولار الأمريكي في الخارج من قبل الخزانة الأمريكية كما حاولت مؤخراً الاستفادة من حوالات المغتربين عبر حزمة من الحوافز لهذا القطاع الحيوي والرافد لموارد الدولة من النقد الأجنبي.

التجربة المغربية

تحتل المغرب المرتبة الثالثة بين الدول العربية بنسبة حوالات المغتربين في الخارج وتمثل 10% من ناتجها المحلي ، واستغلت المغرب هذا المورد ونمته عبر القطاع المصرفي الذي استطاع استيعابه بشكل جيد عبر بنوك وخدمات مخصصة قدمتها للمغتربين استثمارتها بشكل جيد.

اندلعت الحرب مع مطلع العام 2015م -بعد أن سبقتها احتقانات سياسية وأحداث مسلحة هنا وهناك بين الأطراف المختلفة القت بتبعاتها على مختلف الجوانب الحياتية والقطاعات المختلفة ، ونال القطاع المالي والاقتصادي حصته من التداعيات فقد توقفت جراء تلك الحرب عمليات تصدير المنتجات السلعية والخدمات بشكل عام ، والتي بلغت في العام 2014م 7.9 مليار دولار والتي كانت تشكل نسبة 44% من إجمالي موارد النقد الأجنبي ومنها المشتقات النفطية والمقدرة بنحو 6.4 مليار دولار بنسبة 36% من اجمالي المصادر حسب التقارير المالية للبنك المركزي اليمني للعام 2014م⁶.

دبت حالة الخوف والهلع لدى مختلف شرائح المجتمع وبالذات المؤسسات والشركات المالية المستوردة للسلع والخدمات الأجنبية مع توقع الجميع بداية ظهور ملامح أزمة نقد أجنبي جراء توقف تلك الصادرات في ظل بلد يعتمد على استيراد 90% من سلعه وخدماته⁷.

توجه الكثير - سواء تجار ومستوردين أو أفراد - نحو شراء

⁶ تقارير البنك المركزي اليمني 2014م.

⁷ تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،يناير 2018م.

ما يمكن شراؤه من العملات الأجنبية فبدأ الضغط على سعر صرفها في ظل تحفظ الجميع على البيع سواء بنوك أو شركات صرافة ليصل سعر صرف الدولار في السوق الموازية إلى 251 مع نهاية العام 2015م. بعد أن كان 215 ريال بالرغم من تدخل البنك المركزي وضخ عملة أجنبية على فترات مختلفة خلال العام 2015 بلغت 667 مليون دولار بمعدل 55.5 مليون دولار شهرياً⁸ لكن ذلك لم يكن كافياً لتهدئة أسعار الصرف، والطلب الكبير على العملات الأجنبية.

التجربة الماليزية

عانت ماليزيا من المضاربين بالعملة في تسعينيات القرن الماضي، واتهم الرئيس الماليزي مهاتير محمد حينها المضاربين بأنهم السبب وراء انهيار الرينجت الماليزي، حيث وصف ما كان يحدث بالضبط في أن المضاربين يقومون بشراء العملة الأجنبية بكميات كبيرة ويتسببوا بانهيار العملة المحلية ومن ثم يقومون بإعادة بيعها مرة أخرى بسعر أعلى بعد أن تكون قد فقدت العملة المحلية نسبة عالية من قيمتها، واتخذ إجراء مبدئي بالإيعاز إلى البنك المركزي بالتعميم للبنوك المحلية والمؤسسات المالية بإيقاف المصارفة من العملة المحلية إلى الأجنبية لضبط حركة المضاربين.

تجربة دول شرق اسيا

أما تجارب دول شرق آسيا في التعامل مع أزمة تسعينيات القرن الماضي فالكل يشترك ببداية الأزمة والتي كانت بانهيار العملة المحلية لكن المعالجات اختلفت من دولة إلى أخرى فالبعض خسرت كثير من احتياطاتها من النقد الأجنبي نظراً لتدخلها في أسعار الصرف، والبعض لجأت إلى رفع نسب الفائدة لكنها تسببت بانهيار لسوق الأسهم، والبعض عومت عملتها، وعملت على أكثر من جانب، كالتقشف وعمل إجراءات على الواردات السلعية وتخفيض الانفاق الحكومي، واخفق صندوق النقد الدولي بالروشتات التي قدمها للبعض منها، المهم في الأمر هنا أن التوصيف للمشكلة قد يختلف من دولة إلى أخرى وبالتالي سيختلف معها الحل، ولا يمكن تطبيق الروشتات الجاهزة.

مع استمرار ظاهرة (الدولرة) وتبديل وشراء عملات أجنبية والاحتفاظ بها خارج القطاع البنكي، وزيادة وتيرة سحب السيولة بالعملة المحلية من طرف البنوك في ظل توقفها عن الصرافة بدأت أزمة السيولة في الظهور مع مطلع العام 2016م، حيث تراجعت نسب السيولة في البنوك المحلية بحوالي 50% بين عامي 2013م، 2016م.

التسرب الحاصل للعملة المحلية والأجنبية خارج القطاع البنكي، واحتفاظ بعض شركات ومحلات الصرافة المخالفة، ومضاربين بمراكز طويلة منها كان من أهم الاسباب في تشكل النواة الأولى للسوق الموازية⁹ بشكلها الحالي، حيث بدأت بممارسة المضاربة بالعملة الأجنبية وخلق عرض وطلب خارج الأطر والقوانين المنظمة لعملية الصرافة.

قبل أن يبدأ البنك المركزي مؤخراً بحملة بالتنسيق مع الجهات الأمنية والنيابة العامة لضبط المخالفين من

محلات الصرافة وسحب التراخيص عليها وتشديد إجراءات الرقابة وفقاً للقانون رقم 19 للعام 1995م¹⁰ بمواده رقم 21، 22، 23 والتي تحضر عليها ممارسة أي مهام من المهام المناطة بالبنوك كالتحويلات المالية للأغراض التجارية، والاحتفاظ بمراكز طويلة من العملة الأجنبية. كانت السوق الموازية قد أربكت المستوردين، وأثرت على تدفق السلع

⁸ نفس المرجع السابق.

⁹ يقصد بالسوق الموازية للعملة في "إطار الورقة" كل المضاربين بالعملة سواء محلات وشركات صرافة أو أفراد بعيداً عن رقابة الدولة وبطرق مخالفة للقوانين والتشريعات المنظمة لأعمال الصرافة في اليمن.

¹⁰ قانون تنظيم عملية الصرافة في اليمن صادر بتاريخ ... مرفق نسخه منه.

والخدمات إلى البلد بشكل مستقر ومنتظم، فأثرت على رقابة المجتمع للأسعار والتي تتغير بين اليوم والآخر ، حيث أوصى تقرير مجموعة العمل الدولي بتسهيل التمويل التجاري لمستوردي المواد الغذائية الأساسية لشرائها من الخارج. وهذا يقتضي أمرين هما توفير الأموال واستعادة قدرة البنك المركزي اليمني على تمويل التجارة¹¹.

عدم وجود بدائل استثمارية تستقطب رؤوس الأموال وتحويلات المغتربين والعائدين منهم، قدرة على امتصاص تلك السيولة بالعملة المحلية والأجنبية والحد من تسربها إلى السوق الموازية، حيث تشكل حوالات المغتربين المرتبة الثانية ضمن موارد النقد الأجنبي، و15% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ونظراً للدور التي تقوم به السوق الموازية وتأثيرها على مختلف الجوانب الاقتصادية في ظل الوضع الذي تعيشه البلد، كتهور سعر صرف العملة، وزيادة معدلات التضخم، وتبيد مصادر النقد من العملة الأجنبية، وصعوبة تدفق السلع الأساسية كان لابد من دراسة بدائل صالحة لتكون قرارات عملية تسهم في الحد من آثارها على المدى القصير والطويل.

الخيارات والبدائل:

تستعرض الورقة بدائل تتسق مع الأهداف الخاصة بها من حيث إيجاد الحلول والمقترحات المناسبة للحد من مضاربات السوق الموازية بالعملة، وتفعيل دور البنك المركزي في تبني سياسات نقدية متماسكة يستطيع الدفاع عنها -على المدى القصير والبعيد- ويستطيع البنك المركزي السيطرة العرض النقدي من العملة المحلية والأجنبية، وتنمية موارد النقد الأجنبي كإعادة التصدير واستغلال حوالات المغتربين، ويمكن استعراضها على النحو التالي:

البديل الأول: إعادة دور البنوك المحلية في تمويل عملية الاستيراد

تمثل الواردات الأساسية للسلع والمنتجات 50%¹² من إجمالي الواردات وبالتالي فبدلاً من ضخ النقد الأجنبي إلى السوق الموازية عبر المزادات العلنية أو التدخل عن طريق بيعها للبنوك نقداً، حيث أثبتت تلك الطرق فشلها، يتم الاستفادة من جميع تدفقات تلك الموارد وذلك بضخها عبر البنوك المحلية من خلال تغطية أرصدها بالخارج وعمل سلة سلع أساسية يضمن المركزي استمرار استيرادها ويحدد مبلغ شهري من النقد الأجنبي يباع للبنوك لتمويل تلك العملية يمكن أن يكون المبلغ 100 مليون دولار شهرياً يزيد أو ينقص حسب تقديرات البنك المركزي (كثدخل لإيقاف تدهور سعر العملة) على أن تباع للمستوردين عبر البنوك المحلية بأقل من سعر صرف السوق الموازية (سعر يحدده البنك المركزي) وتلتزم البنوك المحلية بشروط وإجراءات الاستيراد والتي سنوضحها في الآلية التالية:

- تشكيل وحدة إدارة أزمة (يرأسها رئيس الحكومة) تقوم بدراسة وإدارة السياسات النقدية بالتنسيق مع القطاع الخاص والبنوك المحلية وبعض الجهات ذات العلاقة كوزارة المالية والتجارة والصناعة.

¹¹ مجموعة البنك الدولي، مذكرة سياسة رقم 3 "جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في عادة الاعمار والتعافي في اليمن مايو 2017م.

¹² تقرير مجموعة البنك الدولي، مايو 2017م.

- حصر عمليات الاستيراد للسلع والخدمات الهامة -بعد تصنيفها إلى مجموعات سلعية أو قطاعات كالأدوية والمستلزمات الطبية، والكهربائيات، والسلع الغذائية الأساسية والغير أساسية، والمواد الخام... الخ- عبر البنوك المحلية.(الوحدة المشكلة)
- حصر جميع التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية التي يمكن أن يستفيد منها البنك المركزي، وتجميعها في محفظة، يتم إدارتها من قبل الوحدة المشكلة وبشفافية لجميع الأطراف ذوي العلاقة المنضمة للوحدة.
- التحرك العاجل لوحدة إدارة الأزمة بغرض التنسيق مع مركز اسناد العمليات الإنسانية في اليمن لتحويل كل حوالاتهم بالعملة الأجنبية في الخارج عبر البنك المركزي على أن يلتزم بتغطية التزامات المنظمات الإغاثية بالسيولة الكافية بالعملتين المحلية والأجنبية وبالطرق التي تنسجم مع آلياتها في التوزيع للمساعدات دون أي تدخل منه. إما عبر البنوك المحلية أو عبر الوسائل التي تحددها المنظمات وتتفق مع أنشطتها.
- يتم بيع العملة الأجنبية للمستوردين عبر البنوك مقابل العملة المحلية نقداً-بغرض استيراد السلع وبأسعار تقل عن سعر السوق أو بحسب السعر الذي يحدده البنك المركزي بحيث يكون سعر شراء التاجر للعملة ثابت حسب السعر المحدد.
- تحدد الوحدة المشكلة السلع والخدمات التي سيتم استيرادها من قبل التجار والقطاع الخاص، وتلتزم البنوك بتقديم ما يثبت تلك العمليات، بعد وصول السلع المستوردة إلى المنافذ اليمنية كالإفادات الرسمية من البنوك، وسوفت الحوالة أو الاعتماد الذي يصدره البنك فاتح الاعتماد أو مرسل الحوالة للبنوك المراسلة بغرض الاستيراد. وبوالص الشحن والبيان الجمركي، ويلتزم البنك المركزي اليمني بتغذية أرصدة البنوك في الخارج بنفس قيمة الحوالات والاعتمادات الصادرة منها مقابل السلع المحددة من قبل اللجنة.
- يتم بيع العملة الأجنبية من قبل البنوك للمستوردين مقابل الريال اليمني نقداً وتورد للبنك المركزي اليمنية على ان يقيد في حسابات البنوك نسبة 1-2% طرف البنك المركزي لتدعيم أرصدها، وإعادة المقاصة بشكل تدريجي وإعادة الثقة بالشيك المصرفي.
- البنك المركزي سيعيد ضخ تلك السيولة النقدية بالإضافة إلى إيرادات الدولة المختلفة إلى السوق المحلية على شكل مرتبات وأجور وأنشطة تشغيلية، مما سيجتنب على ذلك إعادة القوة الشرائية في السوق المحلية للسلع والمنتجات المختلفة، وبهذا تكون اكتملت الدورة النقدية وعبر قنواتها الحقيقية والرسمية وفي إطار سيطرة ورقابة السلطة النقدية بعيداً عن السوق الموازية.
- يتم رقابة السلع والخدمات الواردة وفق الآلية في كل المنافذ البرية والبحرية عبر الإفادات من البنوك المرفقة معها المستندات التي تسلم للوحدة المشكلة، لضمان استيرادها ودخولها وفق الآلية المتبعة.(الوحدة المشكلة).
- رقابة اسعار تلك السلع الاساسية في الأسواق المحلية من قبل مكاتب الصناعة والتجارة، ومكاتب الغرفة التجارية، وأجهزة السلطة المحلية في المحافظات لضمان عدم التلاعب بأسعارها وإلحاق الضرر بالمستهلكين.
- إعطاء امتيازات وحوافز جمركية للسلع والخدمات المستوردة وفقاً للآلية، بالمقابل إضافة نسب جمركية على السلع والخدمات التي ترد من خارج القطاع البنكي والغير داخله من ضمن تصنيف اللجنة المشكلة للسلع والخدمات الغير هامة كالألعاب النارية وبعض الكماليات الغير ضرورية في الوقت الراهن على الأقل.(وزارة المالية).

مزايا البديل:

1. بيع البنوك المحلية للدولار مقابل استيراد السلع الاساسية في الخارج بأقل من سعر السوق الموازية سيسهم وبشكل كبير في ثبات سعر الدولار ويحد من تدهوره ، حيث سيتجه المستوردين للبنوك بدلاً من السوق الموازية ما سيؤدي إلى تخفيف الضغط عن طلب الدولار منها.
2. تركيز استيراد السلع بشكل عام والسلع الاساسية بشكل خاص عبر البنوك سيسهم في استقرار تدفق السلع وثبات سعرها بالسوق المحلية كما أنه سيوسع حصة القطاع البنكي الرسمي في تمويل عملية الاستيراد على حساب السوق الموازية التي ستقلص حصتها .
3. الحد من العرض النقدي(العملة المتداولة خارج القطاع البنكي) وسيعيد سيولة النقد المحلية إلى البنوك بعد أن كانت قد فقدتها، وسيساعد البنوك المحلية في إعادة التمويلات للقطاع الخاص وتنشيط الحركة الاستثمارية المحلية بدلاً من المضاربة بالعملة والاحتفاظ بها كمخزرات.
4. ستساعد المركزي في اتخاذ السياسات النقدية في حال عاد القطاع البنكي لأداء دوره في التحكم بالعرض النقدي ، وتمويل الاستيراد، وغيرها من المهام.
5. سيعجل من كسر العزلة التي يعيشها القطاع المصرفي مع المؤسسات والبنوك الأجنبية من خلال إعادة فتح حسابات البنوك المحلية طرفها والتعاملات التجارية معها. حال نجح البنك المركزي في استعادة الرقابة على العمليات التجارية الخارجية.

مقومات وموارد نجاح البديل خلال الفترة الراهنة على الأقل:

- 1.7 مليار دولار تدفقات المساعدات الانسانية والإغاثة السنوية للمنظمات الدولية بالمتوسط خلال عامي 2015، 2016. ¹³ ويمكننا افتراض بقاء هذا المتوسط خلال العام 2018م إذا لم يزداد نظراً لتوجه مكاتب الأمم المتحدة لرفع نسبة الاستجابة العاجلة للمساعدات الانسانية ليتم تخصيص مليار دولار منه لتغطية واردات السلع الاساسي والمشتقات النفطية ما يعني تغطية عملية الاستيراد بمعدل 83.3 مليون دولار شهرياً .(مورد متجدد لكنه قابل للزيادة والنقص) مع التزام المركزي بتوفير السيولة المحلية والأجنبية لتك المنظمات في الداخل وحسب احتياجاتهم وبسعر صرف يحدده البنك المركزي بالتنسيق مع المانحين وهذا سيساهم بشكل كبير في إيقاف التدهور وسيحد من استنزاف الوديعة السعودية التي كان لتعقيد إجراءات السحب منها أثر كبير في تدهور العملة .
- تدفقات حوالات المغتربين والمقدرة بـ 3.4 مليار دولار كما هي في العام 2014م، قد تتأثر تلك النسبة بالنقص نتيجة سعودة كثير من الوظائف في المملكة العربية السعودية والذي يعمل فيها الغالبية العظمى من المغتربين اليمنيين وتمثل تلك الحوالات قرابة 70% من المصادر التي تعتمد عليها البنوك المحلية في تغطية أرصدها في الخارج في الوقت الراهن، ويمكن بالتنسيق بينها وبين البنك المركزي

¹³ إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي يناير 2018، ص4.

- لعمل آلية لاستيعابها والاستفادة منها في سبيل إيقاف تدهور سعر العملة وضبط العمل المصرفي بعيداً عن السوق الموازية.(مورد متجدد) ومن أهم الموارد.
- 2 مليار دولار الوديعة السعودية طرف البنك المركزي اليمني قادرة على تغطية فاتورة الاستيراد وفق هذه الآلية لـ 20 شهر تقريباً.(مورد ثابت) في حال عدل المركزي من إجراءاته لتغطية عملية استيراد السلع الأساسية.
- صادرات وشحنات النفط التي يتم تصديرها على فترات منقطعة سيكون لها دور في دعم وتعزيز الآلية بما ستعود به من موارد مالية بالعملة الأجنبية.

يترافق هذا البديل مع ترك للمستوردين حرية تمويل استيراد سلعهم الأخرى وفق المصادر الحالية.

البديل الثاني: التحكم بالمعروض النقدي للعملة المحلية والأجنبية من خلال السياسات النقدية

العملة المحلية والأجنبية هما طرفي المعادلة في عملية تبديل العملات أو المصارفة ، ولذلك من سيتحكم بالمعروض النقدي منهما سيكون قادر على التحكم بأسعار الصرف وهنا تكمن أهمية السياسة النقدية السليمة في امتصاص المعروض النقدي الزائد على السوق ،ويستطيع البنك المركزي كونه المصدر والمنظم لهذه العملية أن يكون له دور كبير في هذا الجانب بالإضافة إلى الحكومة التي تسهم في رسم السياسات المالية والتجارية وبالتكامل بين السياسات المذكورة (النقدية والمالية والتجارية) سيشكل البديل الأمثل للسيطرة على عوامل التضخم، وفي خضم الوضع التي تعيشه البلد يجب أن تستثمر الحكومة في الجوانب الأمنية في المناطق البعيدة عن الصراع العسكري ليعود مناخ الاستثمار الآمن للقطاع الخاص وعودته للعمل سيزيد من وتيرة معدلات الانتاج وتشغيل الموارد المالية بعيداً عن المضاربات في العملة ومطاردة السوق السوداء ،ويمكن اتباع الآلية التالية:

الخطوة الأولى: العرض النقدي من العملة المحلية

- إصدار الصكوك الإسلامية وإعطاء نسب أرباح عليها تحفيزية يمكن أن تقدر من قبل وحدة الصكوك حيث والبنوك الإسلامية تتمتع بقدرة كبيرة على جذب الودائع من الجمهور ويكون الغرض منها تمويل مشروعات إعادة الاعمار وتشغيل بعض المؤسسات الهامة ،كمصافي تكرير النفط ،والمحطات الكهربائية ،بنسب أرباح مغرية، وبالعملتين المحلية والأجنبية.
- رفع نسبة الفائدة للودائع المربوطة طرف البنك المركزي اليمني بشرط أن تكون تلك الودائع نقدية وليست أرصدة سابقة بنسبة يحددها المركزي ،ويعاد النظر في النسبة حسب التطورات النقدية و نسب التضخم.
- اصدار المحافظ الاستثمارية والتي ستجمع أموال طائلة وبنسب أرباح مغرية تخصص لإعادة الإعمار المبكر يشارك فيها القطاع الخاص بشكل أساسي.
- تفعيل وسائل الدفع الالكترونية والتي ستحد بشكل كبير من العرض النقدي خاصة فيما يتعلق بمرتبات الموظفين وغيرها من الخدمات الهامة.

الخطوة الثانية: العرض النقدي من العملة الأجنبية

- قبول إيداعات البنوك المحلية من العملات الأجنبية النقدية طرف البنك المركزي على أن يقيّد البنك المركزي تلك الإيداعات للبنوك في الخارج من المصادر المتوفرة لديه في البديل الأول وهذا سيمكنه من تكوين رصيد نقدي من العملات الأجنبية محلياً قادر على التحكم بسعر السوق من خلال إعادة التدخل وبيعها للبنوك والتجار المستوردين، في الحسابات -وليس نقداً- بأسعار صرف تقل عن أسعار السوق السوداء، كونه أكبر من يمتلك السيولة النقدية بالعملات الأجنبية. وبهذا سيكون المركزي قد امتص العرض النقدي من العملات الأجنبية في السوق وبنفس الوقت سيعيد بيعها كونه المتحكم الأكبر فيها للبنوك المحلية لتغطية آلية استيراد السلع الأساسية والمشتقات النفطية.

سيكون لهذا البديل فرص كبيرة للنجاح من خلال الحزمة المذكورة من القرارات التي يفضل أن تتخذ بطريقة متتالية ليضمن المركزي التحكم بالعرض النقدي المحلي والأجنبي بحيث تؤتي ثمارها ويعود لمتخذ القرار تحديد الوقت المناسب، قد يكون للبديل عوائق منها الانقسام بين مركزي صنعاء وعدن، لكن لدى مركزي عدن كل الفرص المؤهلة لتبني تلك السياسات النقدية والنجاح فيها.

البديل الثالث: استقطاب واستثمار تحويلات المغتربين

هناك العديد من الطرق التي يمكن أن يستغل بها هذا المورد الهام ويأتي على رأسها تأسيس بنك متخصص في استقطاب واستثمار مدخرات المغتربين تساهم الحكومة فيه بنسبة معينة، وتعطى محلات الصرافة الكبيرة والمرخص لها والتي تعمل وفق قانون الصرافة اليمني الأولية في المساهمة في رأس مال البنك الجديد، حيث نجحت تجارب كثيرة على سبيل المثال التجربة المغربية في هذا الجانب كانت الأبرز من خلال تأسيس بنوك وشبكات مصرفية مختلفة مع مختلف المؤسسات المالية في بلدان المهجر والذي يتواجد فيها المغاربة بشكل كبير، وهذا سيسهم في امتصاص جزء كبير من السيولة المحلية و الأجنبية من السوق السوداء التي تستغل تلك التدفقات في المضاربة بها، وبدون أن يكلف ميزانية الدولة أي تكاليف إضافية.

على الصعيد العالمي في عام 2016، أرسل الأشخاص الذين يعيشون في الخارج ما يقدر بـ 574 مليار دولار إلى بلدانهم الأصلية. يمكن أن تكون مثل هذه التحويلات موارد اقتصادية مهمة، خاصة للبلدان النامية: تدفقات التحويلات المالية إلى هذه الدول أكثر من ثلاثة أضعاف المساعدات الإنمائية الرسمية، وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2016م¹⁴ كما أنها تميل إلى أن تكون أكثر استقراراً من أنواع التدفقات الرأسمالية الخارجية الأخرى، مثل الاستثمار الخاص أو مساعدات التنمية.

وتصدرت مصر بحسب التقرير الدول العربية بحجم تحويلات المغتربين بـ 20 مليار دولار، تلتها لبنان 8 مليارات دولار، المغرب 7.5 مليار دولار، الأردن 4.4 مليار دولار، اليمن 3.4 مليار دولار، الجزائر 2.1 مليار دولار، الضفة الغربية وقطاع غزة ملياري دولار، تونس 1.9 مليار دولار وسوريا 1.6 مليار.

¹⁴ مركز بيو للأبحاث <http://www.pewglobal.org/interactives/remittance-map>

فاليمن يقع في المرتبة الخامسة بين الدول العربية، ما يعطيه فرصة كبيرة لاستغلال هذا المورد الهام، من خلال إعطاء حوافز لهذا القطاع لاستيعابه في المساهمة بالتنمية المحلية وتحفيز البنوك المحلية على انتاج خدمات مصرفية تتناسب مع حاجات المغتربين وتستقطب اموالهم عبر القطاع البنكي بعيداً عن السوق الموازية والطرق الغير مشروعة.

هذا البديل على المدى المتوسط والبعيد سيكون له نسب عالية من النجاح في تعزيز امكانية الدولة في موارد النقد الأجنبية ويساهم في اجمالي الناتج المحلي وينوع قاعدة الايرادات في ميزانية الدولة.

التوصيات المقترحة

البدائل المذكورة اعلاه ستكون كلها بدائل وخيارات تساهم في حل مشكلة السوق الموازية بنسب نجاح مختلفة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وسيكون لها أثر على كل المستويات ويمكن أن يشكلا البديلين الأول والثاني معاً بشكل متوازي لحول على المدى القريب والمتوسط لأزمة السوق الموازية. مع بعض التوصيات العامة التي يمكن أن نوجزها بالآتي:

- فرض رقابة على السوق الموازية وتشديد إجراءات الرقابة عليها واستخدام كل الوسائل الرادعة لإيقاف مضاربتها بالعملية.
- التوقف عن تمويل عجز الموازنة بالإصدارات النقدية.
- استئناف تصدير المشتقات النفطية والغازية، وعمل معالجات لتوفير مناخ آمن للشركات النفطية لعودة عملها في الحقول الواقعة تحت سيطرة الحكومة.
- تقليص كل النفقات بالعملية الأجنبية وبالتحديد النفقات الخاصة بالوظائف الحكومية.
- توفير استقرار أمني في المحافظات البعيدة عن الصراع المسلح لتستوعب تشغيل مدخرات الافراد والشركات في الجوانب العقارية والانتاج المحلي بدلاً من المضاربة بالعملية، فالنقد المتوفر في ظل عدم وجود فرص لاستثماره يدفع بالجميع باللجوء إلى السوق الموازية لشراء عملات أجنبية والحفاظ على قيمة المدخرات.

انتهت،،

1. نشرة المستجدات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد 31، يناير 2018
2. للمزيد يمكن الرجوع إلى <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>
3. تقارير البنك المركزي اليمني خلال 2010-2014
4. تقارير البنك المركزي اليمني خلال العام 2010-2014م.
5. دراسة لعينة من البنوك المحلية طبقاً للقوائم المالية لعامي 2013، 2016م
6. تقارير البنك المركزي اليمني 2014م.
7. تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يناير 2018م.
8. نفس المرجع السابق.
9. يقصد بالسوق الموازية شركات ومحلات الصرافة الغير مرخصة والمضاربين وتجار العملات والمضاربين بها دون حاجتهم إلى تداولها (يتم التأكد من التعريف من مصدر)
10. قانون تنظيم عملية الصرافة في اليمن صادر بتاريخ ... مرفق نسخه منه.
11. مجموعة البنك الدولي، مذكرة سياسة رقم 3 "جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في عادة الاعمار والتعافي في اليمن.
12. تقرير مجموعة البنك الدولي، مايو 2017م.
13. إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي يناير 2018، ص4.
14. مركز بيو للأبحاث <http://www.pewglobal.org/interactives/remittance-map>